الأردن: الاستدامة المالية وأزمة الديون السيادية

25 سنة
annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ارتفع إجمالي الدين العام من 29.7 مليار دينار أردني في عام 2019 إلى 43.5 مليار دينار أردني في عام 2024، بزيادة قدرها 46.5%. بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 117.2%، من أعلى النسب في المنطقة.

نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

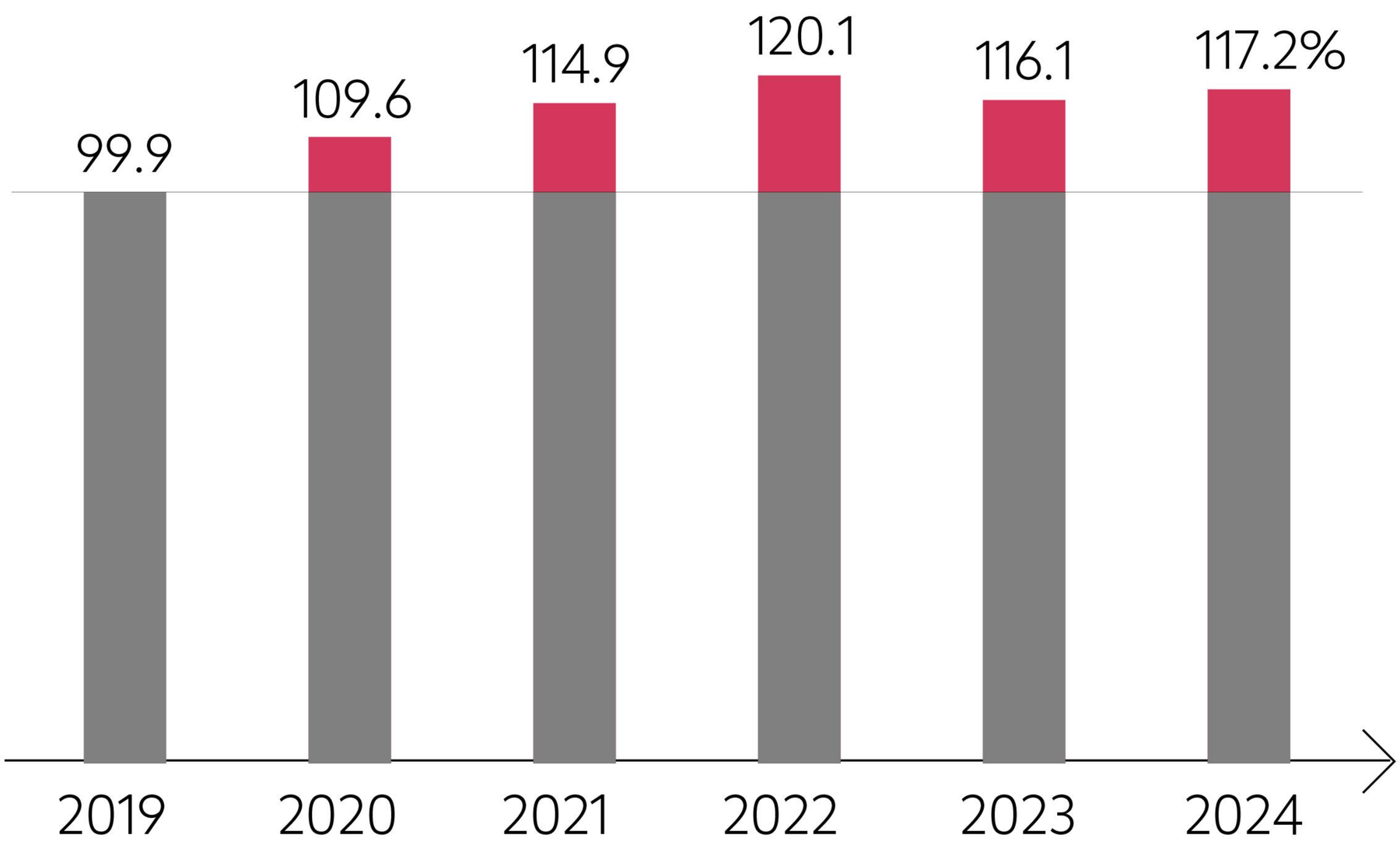

استهلكت خدمة الدين 25% من الإيرادات المحلية في عام 2024 (ارتفاعاً من 16% في عام 2019) 1.96 مليار دينار أردني، أكثر من إجمالي الإنفاق على الصحة (992 مليون دينار أردني) وأقل بقليل من التعليم (1.2 مليار دينار أردني).

تشكل الضرائب غير المباشرة 72% من الإيرادات الضريبية (ضريبة المبيعات وضرائب الوقود والاتصالات). تتحمل الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط العبء الأكبر في حين تبقى ضرائب الدخل والثروة التصاعدية ضعيفة.

تتراوح نسبة البطالة بين 22% إجمالاً، ونحو 40% بين الشباب. دفعت سياسات العمل الضعيفة وتراجع قوة النقابات العمالية الكثيرين إلى العمل بشكل غير الرسمي بأجور منخفضة دون حماية اجتماعية.

يعتمد الأردن على 1.45 مليار دولار سنوياً من المساعدات الأمريكية (المرتبطة بالظروف السياسية) وقروض البنك الدولي (3.2 مليار دولار، 2018-2022) التي تفرض التقشف: تخفيضات الدعم، وزيادة الضرائب، وتجميد الإنفاق.

أدت خصخصة التعليم والرعاية الصحية
إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض جودة
القطاع العام. باتت العديد من الأسر تدفع
الآن مقابل خدمات خاصة باهظة الثمن
أو تُحرم منها، مما يزيد من اتساع فجوة
عدم المساواة.

يتطلب التعافي إصلاحًا ضريبيًا تصاعديًا
(ضرائب مباشرة على الثروة والشركات)،
وتحويل الإنفاق من خدمة الدين إلى
القطاعات الإنتاجية، وتقليل الاعتماد
المشروط على المساعدات الخارجية،
وخلق وظائف مستدامة.

الأردن: الاستدامة المالية وأزمة الديون السيادية

25 سنة

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية